الأمم المتحدة
A/C.2/71/L.13
الجمعية العامة
Distr.: Limited
13 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
اللجنة الثانية
البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

تايلند*: مشروع قرار

اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٢١٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ١١٠/٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩و ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٣٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وإذ تأخذ بعين الاعتبار جميع القرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ تلاحظ أن النينيو ظاهرة متكررة يمكن أن تؤدي إلى أخطار طبيعية واسعة النطاق وأن يكون لها آثار خطيرة في حياة البشر،

وإذ تلاحظ أيضا أن التطورات التكنولوجية والتعاون الدولي قد عززا القدرة على التنبؤ بظاهرة النينيو، وبالتالي إمكانية اتخاذ إجراءات وقائية للحد من آثارها السلبية،

وإذ تدرك أهمية أن تبذل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية جهودا معززة ومنسقة بالاشتراك مع مراكز الرصد الوطنية والإقليمية والدولية المعنية لتقديم خدمات مناخية ذات تركيز إقليمي أكبر بصورة فعالة وفي الوقت المناسب وتوفير التدريب وبناء القدرات

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

171016 171016 16-17778 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فيما يتعلق بظاهرة النينيو/النينيا، وإذ تنوه بالدور الذي يقوم به في هذا الصدد المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو في غواياكيل، إكوادور،

وإذ ترحب بإعلان سِنداي[1] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[2]، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالبناء على الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تثني على الأمين العام للتقرير الذي قدمه بشأن تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[3]، والذي يتضمن معلومات عن آخر المستجدات بشأن أحوال النينيو/النينيا وفرعا يتناول الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية لظاهرة النينيو للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦،

---

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) A/71/230.

وإذ تضع في اعتبارها أن موجة النينيو للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ قد انتهت في أيار/مايو ٢٠١٦، حسب التقرير عن آخر المستجدات في أحوال ظاهرة النينيو/النينيا الذي أصدرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦،

وإذ تسلم بأن ذروة موجة النينيو للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ كانت مشابهة في قوتها لما حدث في الفترتين ١٩٨٢/١٩٨٣ و ١٩٩٧/١٩٩٨ وبالتالي فقد كانت من أقوى ما تم تسجيله على مدار التاريخ وتضرر بسببها أكثر من ٦٠ مليون شخص خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وخاصة في البلدان النامية، وخلّفت آثاراً سلبية قصيرة الأمد وطويلة الأمد على صحة الأفراد والاقتصاد وإنتاج الأغذية على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، أضرت على وجه خاص بالسكان الذين يعتمدون في سبل معيشتهم على أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن ظاهرة النينيو تشكل تحديا خطيرا أمام الحفاظ على المكاسب الإنمائية التي حققتها البلدان النامية بشق الأنفس، وخاصة من حيث تحويل الموارد من الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية،

وإذ تلاحظ مع القلق أيضا أنه نتيجة لظاهرة النينيو ٢٠١٥-٢٠١٦، أثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات وفي مقابلها موجات البرد والحر وحرائق الغابات وابيضاض المرجان وموجات الجفاف، تأثيرا سلبيا على البلدان والشعوب، وخاصة في أمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وذلك بفعل عوامل ناجمة عن تلك الظاهرة من بينها زيادة انتشار الأمراض وأعداد المشردين وإلحاق الضرر بالأمن الغذائي والبنى التحتية وإعاقة قدرة تلك البلدان والشعوب على تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن بعض البلدان استطاعت أن تحد جزئيا من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية لظاهرة النينيو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل مبكرة بقيادة الحكومات تضمنت إنشاء سدود مكينة متعددة الأغراض ومشاريع أخرى في مجال البنى التحتية وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية القائمة وتنشيط الخدمات الصحية لمكافحة الأمراض المنقولة وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي وشبكات الأمان والممارسات الزراعية المناسبة والوقائية والأشغال العامة المدرة للدخل وبرامج الرعاية الاجتماعية،

وإذ تسلم بأهمية المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان التي كانت الأشد تضررا من الآثار السلبية لظاهرة النينيو للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وإذ تؤكد في الوقت نفسه ضرورة تجاوز

هذا النَهج وتبني نهج آخر في الاستجابة يقوم على التنمية ويتسم بتعدد التخصصات والتفصيل من أجل تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ومعالجة تلك النتائج الضارة على نحو فعال،

وإذ تلاحظ مع التقدير تعيين الأمين العام مبعوثين خاصين معنيين بظاهرة النينيو والمناخ،

وإذ تؤكد أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأهمية عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحث على التنفيذ الفعال لإعلان سِنداي[1] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[2]؛

٢ - تعيد تأكيد أهمية وضع استراتيجيات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ترمي إلى درء الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضارة لظاهرة النينيو، والتخفيف منها وإصلاحها، مع التسليم في الوقت نفسه بالمبادرات الوطنية الجارية التي اتخذتها البلدان المتضررة لتعزيز قدراتها؛

٣ - تسلم بالجهود التي تواصل بذلها حكومتا إسبانيا وإكوادور والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث دعما للمركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو في غواياكيل، وتشجعها وتشجع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين على مواصلة تقديم مساهمات من هذا القبيل من أجل الارتقاء بالمركز؛

٤ - ترحب بالأنشطة المضطلع بها حتى الآن لتعزيز المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو عن طريق التعاون مع مراكز الرصد الدولية، بما فيها المؤسسات الوطنية لعلوم المحيطات، وتشجع على مواصلة بذل الجهود لزيادة التعريف بدور المركز ودعمه إقليميا ودوليا ولاستحداث أدوات لصانعي القرار والسلطات الحكومية ترمي إلى الحد من أثر ظاهرة النينيو؛

٥ - تلاحظ المساعدة المقدمة إلى الحكومات من المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو ومن حكومات ومؤسسات أخرى لاستحداث نظم للإنذار المبكر تتيح تطبيق تدابير استباقية للحد من المخاطر تسهم في الحد من الآثار البشرية والاقتصادية والبيئية المحتملة لهذه الظاهرة؛

٦ - تنوه بالدعم التقني والعلمي الذي تقدمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لإصدار تنبؤات شهرية وموسمية منسقة على الصعيد الإقليمي، وبخاصة وضعها آلية توافقية لإعداد بيانات بآخر المستجدات المتعلقة بأحوال ظاهرة النينيو/النينيا، تتلقى مساهمات من عدة مراكز معنية بشؤون المناخ، وتنوه أيضا بالمبادرات المختلفة التي تضطلع بها بلدان شتى من أجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية؛

٧ - تشجع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في هذا الصدد على مواصلة تعزيز التعاون وتبادل البيانات والمعلومات مع المؤسسات المعنية؛

٨ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يعجل بتوفير الدعم المالي والتقني للبلدان المتأثرة بظاهرة النينيو للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ وتوفير الدعم اللازم لبناء قدراتها؛

٩ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تكفل، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

١٠ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدرج ضمن المسائل التي تعالجها آلية تيسير التكنولوجيا النظر في الآثار السلبية لظاهرة النينيو عن طريق جملة أمور منها إدراج بند في جدول أعمال المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة السنوي الثاني المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وذلك لمناقشة وتقديم مجموعة من التوصيات بشأن كيفية القيام على نحو أفضل بتحديد احتياجات وخيارات تزويد البلدان بما يكفي من عناصر العلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة آثار ظاهرة النينيو؛

١١ - تحث على إدراج بند في جدول المنتدى العالمي الثاني للبنى التحتية لتحديد ومعالجة أوجه القصور والاحتياجات في مجالي البنى التحتية والقدرات وذلك لتعزيز التأهب والتشجيع على اتخاذ إجراءات مبكرة في البلدان المتضررة من ظاهرة النينيو، بما يشمل إعداد مجموعة من التوصيات للدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء؛

١٢ - تقرر اتخاذ إجراءات لتحديد الآثار ووضع استراتيجيات بطريقة متسقة لتحسين التنسيق في معالجة الآثار السلبية لظاهرة النينيو من خلال فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، لدعم البلدان المتضررة؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.